الدعم يشغل جلسة الحكومة

عرنوس: الدولة السورية لن تتخلى عن سياسة الدعم في قطاعات التربية والتعليم والصحة والسلع الأساسية

التوجهات الجديدة لإيصال الدعم لمستحقيه نقداً تهدف إلى ضبط أي حالات خلل أو فساد

| الوطن

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس بشكل مستفيض وموسع، ملف إعادة هيكلة الدعم في سياق السعي إلى إيصاله لمستحقيه بكل كفاءة وعدالة وشفافية، والتوجهات الحكومية لتحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي يتم إيداعه في الحسابات المصرفية لحاملي بطاقات الدعم بشكل شهري، بهدف إرساء سياسة دعم تلبي متطلبات المواطنين، وتخفف الهدر والخلل المصاحب للحلقات التسويقية، وذلك وفق برنامج زمني مدروس ومخطط.

وجرى خلال الجلسة التأكيد على أن الموضوع المطروح على طاولة الحكومة هو موضوع حكومي شامل ولا يرتبط فقط بموضوع الدعم، بل يقسم إلى ثلاثة مكونات رئيسية، تشمل مكون تعديل صيغة الدعم من عيني إلى نقدي وهذا ما يبدو في جوهره موضوعاً تنظيمياً وفنياً لإدارة هيكلة الدعم بشكل بسيط، حيث يستند هذا التوجه إلى بقاء الدعم للمادة المدعومة، وهذا يعني بشكل واضح أنه ليس هناك أي طرح لرفع الدعم عن المواد المدعومة وفق هذا التوجه، وصول قيمة هذا الدعم إلى الحساب المصرفي للمواطن المستحق، لاستخدامه بشكل مباشر لشراء المادة المدعومة.

وبيّن المجلس أن المكون الثاني خاص بتعزيز بنية الدفع الإلكتروني والشمول المالي من منطلق تعزيز تركيز كتلة الأموال التي تجد طريقها بشكل ممنهج إلى المنظومة المصرفية، وتعزيز ثقافة التعامل مع المؤسسات المصرفية أسوةً بالتوجهات العالمية والإقليمية، بما ينطوي عليه ذلك من تسهيل وتبسيط حلقة الاستهلاك.

وتمت الإشارة خلال الجلسة إلى تحديث المنظومة المصرفية الوطنية، فمنذ سنوات قليلة سابقة لم يكن بإمكان البنية المصرفية، ولاسيما العامة منها، استقبال مئات آلاف طلبات فتح الحسابات المصرفية، وبعد أن قامت الحكومة باستثمار مئات مليارات الليرات السورية لتأهيل وتطوير البنية المصرفية العامة، نجحت المصارف العاملة في الوصول إلى مرحلة القدرة على استيعاب طلبات فتح مئات آلاف وملايين الحسابات المصرفية في السياق الطبيعي لتطور الاقتصاد الوطني، وهو ما يعكس قوة وكفاءة المنظومة المصرفية وقدرتها على تجاوز الكثير من الصعوبات والعقبات، ويعزز من القدرة على إدارة الإنفاق العام والمالية العامة بمزيد من الكفاءة والعدالة وتجاوز الكثير من حلقات الهدر والفساد.

أما المكون الثالث لملف إعادة هيكلة الدعم، فأوضح المجلس أنه يتمثل بتعزيز برامج ومشاريع الحكومة الإلكترونية، وبنية الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي، فرغم القيود والصعوبات والعقبات والعقوبات المفروضة على سورية، استطاعت الحكومة أن تخلق الظروف الملائمة لتوفير البنية التحتية من اتصالات ومعلوماتية الضرورية لتخديم عملية التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، إضافة إلى أهمية البعد المادي لبنية الاتصالات والمعلوماتية الضرورية لإنجاح هذه السياسة الحكومية، فإن هناك بعداً نوعياً جوهرياً لهذا المكون يتمثل بقدرة الحكومة على امتلاك متطلبات الحداثة وعصرنة الإجراءات الحكومية لمواكبة سبل تقديم الخدمات، وفق ما يجري إقليمياً ودولياً.

وبيّن المجلس أن الحكومة أخذت على عاتقها مسؤولية إعادة هيكلة الدعم بشكل تدريجي، وفق مسار زمني مدروس ومخطط يراعي الإمكانات المتوافرة، ويراعي كذلك الصعوبات والعقبات التي تواجه الجهات العامة في سياق قيامها بأدوارها المطلوبة، مشيراً إلى أن الحكومة تنتظر بكل أمل وثقة تعاون المواطنين مع التوجهات الحكومية التي غايتها في نهاية المطاف خدمة المواطنين ولا شيء آخر.

وأعرب المجلس عن ترحيب الحكومة السورية بكل مؤسساتها بجميع الآراء الهادفة إلى تسليط الضوء على أي جانب من جوانب هذا المشروع الحكومي، وتصغي بكل احترام وتقدير لكل الأصوات الوطنية المشاركة في مناقشة هذا الموضوع والترحيب باستقبال كل الآراء والنقاشات لدى كل الوزارات ذات الصلة.

وختم مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية: «إذ تؤكد الحكومة على مضيها قدماً في تنفيذ هذا المشروع الحكومي والوطني المهم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فإنها لا تجد نفسها أبداً على عجلة من أمرها في اتخاذ الخطوات التنفيذية لهذا المشروع، وستتم المتابعة بكل هدوء ودقة ومراجعة ولن يتم اتخاذ الخطوات والقرارات التنفيذية قبل التأكد من سلامتها وكفاءتها وعدالتها».

وكان المجلس استعرض عمل اللجان الفنية في الوزارات والجهات المعنية وإجراءات تجهيز البنى التحتية اللازمة لآلية تقديم الدعم نقداً للمواطنين، حيث وجه المهندس عرنوس الجهات المعنية إلى التنسيق المستمر لإنجاز منظومة إيصال الدعم نقداً على أن تكون جاهزة قبل نهاية العام الحالي، وطلب من اللجنة الاقتصادية تقديم مذكرة شهرية عن مدى تقدم الأعمال والتزام كل وزارة بالبرنامج الزمني للتنفيذ بما يضمن الخروج بصيغة متطورة ومتكاملة.

وجدد رئيس مجلس الوزراء التأكيد على أن الدولة السورية لن تتخلى عن سياسة الدعم في قطاعات التربية والتعليم والصحة والسلع الأساسية، وخاصة الخبز ومازوت التدفئة والغاز والمازوت الزراعي، موضحاً أن التوجهات الجديدة لإيصال الدعم لمستحقيه نقداً تهدف إلى ضبط أي حالات خلل أو فساد.

كما تم التأكيد خلال الجلسة على تقديم كل التسهيلات في المصارف العاملة العامة والخاصة لفتح حسابات مصرفية لحاملي بطاقة الدعم ممن لا يملكون حسابات مصرفية.

وفي سياق آخر، ناقش المجلس عدداً من المشروعات الحيوية، ووافق على مشروعات خدمية وتنموية في عدد من المحافظات، وأكد على الإسراع بتسديد ثمن محصول القمح للفلاحين من دون أي تأخير.

هيئة الاستثمار تعلن شروط استيراد آليات مشروعات النقل

لايقة لـ«الوطن»: الإقبال بوتيرة متسارعة على مشروعات النقل لأنها محرك للقطاعات الاقتصادية الأخرى

| جلنار العلي

أعلنت هيئة الاستثمار السورية شروط استيراد الآليات لمشروعات النقل (ركاب- بضائع) وفق مقتضيات قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته.

ووفقاً لصفحة الهيئة الرسمية على فيسبوك بأنه يشترط بالنسبة للآليات المستعملة والآليات الجديدة ألا يكون قد مضى على تاريخ صنعها أكثر من خمس سنوات من تاريخ دخولها إلى الجمهورية العربية السورية.

وتم التشديد على ضرورة التقيد بمقتضيات الدليل الإلكتروني المعتمد لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد لجهة أن حمولة آليات نقل البضائع المسموحة بالاستيراد هي من ٣.٥ أطنان فما فوق، وآليات نقل الركاب بعدد مقاعد أكثر من ٢٥ عدا مقعد السائق.

ومنحت الهيئة إجازة استثمار جديدة لمشروع نقل الركاب والمجموعات السياحية داخل سورية وخارجها بطاقة نقلية٣٣١ بولماناً وكلفة تقديرية ٢,٢٧ تريليون ليرة سورية ومن المتوقع أن يحقق ٧٧٠ فرصة عمل.

وأوضحت الهيئة أن المشروع يهدف إلى تنشيط عمليات النقل الداخلي والخارجي وتحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده سورية مع دول الجوار، ويستخدم باصات حديثة لنقل الركاب منخفضة العوادم، تقدم خدمات عالية الجودة بأسعار تنافسية.

مدير عام الهيئة ندى لايقة أعادت في تصريح لـ«الوطن» الإقبال على هذا النوع من المشروعات إلى التضرر الذي أصاب قطاع النقل خلال الحرب على سورية بشكل كبير، إضافة إلى الحاجة الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث يعد محركاً للقطاعات الاقتصادية الأخرى (السياحة والصناعة والتجارة..)، كما أن الجدوى الاقتصادية له جيدة مقارنة بقطاعات أخرى وفترة استرداد رأس المال منخفضة، ما جعل الإقبال بوتيرة متسارعة على هذا النوع من الاستثمارات.

ونوهت بأن قطاع الاستثمار بالنقل يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي من حيث عدد إجازات الاستثمار الممنوحة.

متوسط التداول في الجلسة الواحدة ارتفع من ٢٦ مليوناً إلى ٦,٢ مليارات ليرة

المدير التنفيذي: القطاع الصناعي يحل بالمرتبة الأولى بقيمة تداول ٤٠٠ مليار ليرة

ارتفاع أحجام وقيم التداولات بالصفقات العادية بشكل ملحوظ

| الوطن

كشف المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية باسل أسعد أن إجمالي قيم التداولات التي نفذت خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٤ بلغ نحو ٦٩٦,٨ مليار ليرة سورية مقارنة مع ٧٣,٢ مليار ليرة سورية خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣، أي ارتفعت بنسبة ٨٥٢ بالمئة.

ولفت إلى أن متوسط قيمة التداول في الجلسة الواحدة بلغ ما يقرب من ٦,٢٧ مليارات ليرة سورية، مقارنة مع متوسط قيمة تداول ٦٢١ مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.

كما بلغ عدد جلسات التداول ١١١ جلسة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ مقارنة مع ١١٨ جلسة تداول تمت خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.

كما كشف المدير التنفيذي عن ارتفاع أحجام وقيم التداولات التي نفذت عن طريق الصفقات العادية بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع النصف الأول من العام السابق ٢٠٢٣.

وأن إجمالي قيم التداولات بلغ ١٤٣,٧ مليار ليرة سورية مقارنة مع ٤٨,٥ مليار ليرة سورية خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣، أي ارتفعت بنسبة تتجاوز ١٩٦ بالمئة.

وبالنظر إلى تفاصيل الصفقات المنفذة من خلال الصفقات الضخمة، بلغ إجمالي قيم هذه التداولات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ قيمة ٥٥٣ مليار ليرة سورية مقارنة مع ٢٤,٧ مليار ليرة سورية خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣، أي ارتفعت بنسبة ٢١٣٩ بالمئة.

> ٦٩٦,٨ مليار ليرة إجمالي تداولات سوق دمشق للأوراق المالية في النصف الأول

ونوه المدير التنفيذي أن مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DWX ارتفع إلى قيمة ٧٦,٦٨٥ نقطة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٤، أي ارتفع بمقدار ١٦,٥١٢ نقطة وبنسبة ٢٧ بالمئة عن نهاية عام ٢٠٢٣.

كما ارتفع مؤشر الأسهم القيادية المثقل بالأسهم الحرة DLX في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ إلى قيمة ١٢,٢٩٧ نقطة أي بارتفاع قدره ٤,٠٦٤ نقطة، وبنسبة ٤٩ بالمئة عن نهاية عام ٢٠٢٣.

ولفت إلى أن القيمة السوقية الكلية لجميع الشركات المدرجة Market Capitaliza- tion ارتفعت لتصل إلى ١٤,٣٠ تريليون ليرة سورية في نهاية شهر حزيران لعام ٢٠٢٤.

أي بمعدل زيادة قدرها ٣٢ بالمئة عن نهاية عام ٢٠٢٣.

ومن حيث القطاعات، فقد تصدر القطاع الصناعي المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها نحو ٤٠٠ مليار ليرة سورية، أي ما نسبته ٥٧ بالمئة من القيمة الإجمالية للتداول خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤.

تفاؤل بموسم زيتون أفضل من السابق

جوهر لـ«الوطن»: لحظنا متابعة المزارعين لحقولهم والتطعيم بأصناف تحسن الإنتاجية

| رامز محفوظ

توقعت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر أن الإنتاج سيكون أفضل من الموسم الماضي، وقالت: رغم أنه لم تصلنا أي بيانات لغاية تاريخه من مديريات الزراعة بالمحافظات بخصوص كميات إنتاج الزيتون للموسم القادم، إلا أننا رصدنا ذلك خلال الجولات خلال الفترات الماضية للمناطق الإدارية في محافظات اللاذقية وطرطوس فالمزارع بدأ يتابع واقع حقل الزيتون ويقوم بإجراءات التطعيم والتلقيم لأصناف أكثر تحملاً للأمراض، وهذا الأمر إيجابي سيحسن من إنتاجية الأشجار، وإن لم يكن خلال الموسم الحالي.

وأشارت إلى وجود مفاهيم خاطئة بزراعة الزيتون لدى العديد من المزارعين في الساحل إذ إن أكثر الأمراض المنتشرة في الساحل سببها انعدام الخدمات للأشجار أو تقديم خدمات خاطئة، فتم التأكيد على زراعة الأصناف المحلية المتأقلمة مع البيئة ذات الميزات الجيدة وعدم توجه المزارعين نحو الدعاية الخاصة بزراعة بعض الأصناف الأجنبية المدخلة والتي ستؤدي إلى حدوث مشاكل بزراعة الزيتون في حال اعتمادها ونحن نؤكد دائماً أهمية الحفاظ على المصادر الوراثية المحلية للزيتون المتأقلمة والمتحملة للأمراض ولدينا أصناف كثيرة ذات ميزات فريدة وجيدة جداً وزيوتها مطلوبة في الأسواق العالمية لكنها بحاجة لخدمة جيدة من المزارع.

ولفتت إلى وجود بؤر للإصابة بأمراض عين الطاووس وتل الزيتون والتي تؤثر على إنتاجية الأشجار وانتشار لذبابة ثمار الزيتون نتيجة الظروف الجوية السائدة في المحافظات الساحلية التي تؤثر على جودة الثمار وبالتالي جودة الزيت وتكون سبباً أساسياً في تدني مواصفات زيت الساحل السوري، مؤكدة حاجة هذه الإصابات لإدارة خاصة ومتابعة دائمة.

هذا وأقام مكتب الزيتون بالتعاون مع غرفة زراعة اللاذقية ومشاركة مركز البحوث العلمية الزراعية في اللاذقية، وكلية الهندسة الزراعية في جامعة تشرين، ومديرية الزراعة باللاذقية ندوة علمية ضمن سلسلة الندوات العلمية بعنوان «الخدمات المقدمة لحقول الزيتون، والإدارة المتكاملة للآفات والأمراض التي تصيب شجرة الزيتون».

ولفتت إلى أنه تم التنسيق لانعقاد هذه الندوة بناء على الجولات المتعددة التي يقوم بها مكتب الزيتون بشكل دائم في المحافظات ومنها محافظة اللاذقية والتي حدد من خلالها نقاط الضعف في سلسلة الإنتاج بالمحافظة، مشيرة إلى أن كل محافظة لها خصوصية معينة من ناحية الإنتاج ولها نقاط ضعف معينة وميزات معينة ونحن كمكتب زيتون بهدف إدارة هذا الموضوع نحاول استهداف المحافظات بندوات تتضمن الإجراءات اللازمة لتجاوز الصعوبات والتحديات ونقاط الضعف، موضحة أن أبرز الصعوبات التي تواجه مزارعي الزيتون في اللاذقية والذي تم التطرق إليها خلال الندوة صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج واقتراح البدائل التي تقلل من التكاليف على المزارع من أجل تحقيق عائد اقتصادي جيد للمزارع.